وثيقة برلمانية عربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضة ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية

صادرة عن المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

المحتويات

الموضوع		الصفحة
المقدمة		2
المحور الأول	ثوابت الموقف البرلماني العربي تجاه القضية الفلسطينية وما تمر به من تطورات خطيرة.	2
المحور الثاني	مقترحات التحرك البرلماني العربي لنصرة القضية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.	4
المحور الثالث	آلية التنفيذ المقترحة.	7

مقدمة:

إن أمتنا العربية تتعرض الآن لاختبار هو الأصعب منذ عقود عديدة، فالقضية الفلسطينية، القضية المركزية والأولى للعرب جميعاً، تتعرض لخطر التصفية، وشعبنا الفلسطيني الأبي يُهدَّد بالتهجير من أرضه، في إطار مخططات خبيثة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك وطنهم وأرضهم.

كما أن استمرار كيان الاحتلال في جرائم الحرب التي يرتكبها في الضفة الغربية، في الوقت الذي يسعى فيه الوسطاء إلى تثبيت وقف إطلاق النار، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الكيان الغاشم لا يسعى إلى تهدئة حقيقية، بل يهدف إلى تكريس احتلاله للأراضي الفلسطينية، وتوسيع استيطانه الاستعماري وفرض وقائع جديدة على الأرض، لتصفية القضية الفلسطينية بشكل ممنهج.

ولا شك أن شعبنا العربي الكبير الذي نتشرف بتمثيله، ينتظر منّا موقفاً جاداً وصارماً إزاء تلك المخططات والتحركات التي تهدد الأمن القومي العربي ومرتكزاته، وفي القلب منها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية الكبيرة الملقاة على عاتقنا نحن البرلمانيون العرب الممثلون لشعبنا العربي والمدافعون عن قضاياه العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد جاء إعداد هذه الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، والتي نأمل من خلالها أن نساعد أشقائنا في دولة فلسطين في مواجهة المخططات الحالية لتصفية القضية الفلسطينية. وتتكون هذه الوثيقة من ثلاثة محاور رئيسة، على النحو التالي:

المحور الأول: ثوابت الموقف البرلماني العربي تجاه القضية الفلسطينية وما تمر به من تطورات خطيرة:

نحن البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 23 شعبان 1446 هجرياً، الموافق 22 فبراير 2025م، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية العربية في الدفاع عن قضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية، نؤكد على ما يلي:

أولاً: الدعم التام لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير مصيره وإنهاء احتلال أراضيه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948م، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من معتقلات وسجون الاحتلال، فلا سلام ولا أمن ولا استقرار في المنطقة إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة كافة.

ثانياً: الرفض التام والكامل لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني داخل أراضيه أو خارجها، واعتبار أية دعوة أو مبادرة في هذا السياق، هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة تطهير عرقي، وإجحافاً وتعدِّياً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخرقاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعدياً على كافة المواثيق والأعراف الدولية.

ثانياً: مطالبة مجلس الأمن الدولي بتنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 19 يوليو 2024م نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره، ودفع التعويضات عن أضراره. (*تم تقديم هذا البند ليكون ثانياً بدلاً من رابعاً*).

ثالثاً: الدعم التام والكامل لمواقف جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وكل الدول العربية، في رفضهم أي مقترحات لتهجير للشعب الفلسطيني من أرضه.

رابعاً: التأكيد على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري بكافة أشكاله وصوره ومظاهره، ووجوب تحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته بتنفيذ قراراته، خاصةً القرار رقم 2334 لعام 2016م الذي رفض كافة أشكال الاستيطان، وطالب بوقفه فوراً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة، وأبطل أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة عليها. ودعم الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

سادساً: مطالبة مجلس الأمن والمجتمع الدولي باتخاذ القرارات اللازمة، وبما في ذلك فرض العقوبات، لوقف جرائم الحرب والسياسات الاستعمارية التي يقوم بها كيان الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة بغرض توسيع الاستعمار الاستيطاني غير الشرعي، والرفض التام لمخطط كيان الاحتلال بضم الضفة الغربية المحتلة وفرض سيادته عليها، واعتبار ذلك اعتداءً سافراً ممنهجاً على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

سابعاً: مطالبة الأمم المتحدة المحافظة على مواصلة مهام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وفقا لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949م وعدم التعامل مع أي إطار لا يتوافق مع هذا القرار، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقاضي بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا وشرّدوا من ديارهم وممتلكاتهم، وتثبيت حقهم في أملاكهم.

ثامناً: مطالبة المجتمع الدولي والجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم المالي اللازم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"؛ ودعوة جميع الدول التي قررت تجميد تمويلها للوكالة، للعدول عن قرارها، والتحذير من أن وقف عمليات الوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيحرم أكثر من مليوني فلسطيني من الخدمات اللازمة لاستمرار الحياة، والبحث عن سبل تمكينها من ممارسة مهامها بصورة مستدامة.

تاسعاً: مطالبة مجلس الأمن بالاستجابة للإجماع الدولي الذي عبر عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 مايو 2024 بأن دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وإصدار قرار يمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وحث الدول الأعضاء على حشد الدعم اللازم لتبني القرار.

عاشراً: دعم قرار القمة العربية الأخيرة في مملكة البحرين (مايو 2024) بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام لوضع آليات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ضمن فترة زمنية محددة تلزم سلطات الاحتلال بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، على أساس قرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية المعتمدة والمبادرة العربية للسلام لعام 2002م نصاً وروحاً وتسلسلاً. ودعم المبادرة السعودية الفرنسية بشأن عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية في يونيو المقبل 2025 في مدينة نيويورك، وفقاً للمرجعيات الأممية والمبادرة العربية للسلام لعام 2022م.

المحور الثاني: مقترحات التحرك البرلماني العربي لنصرة القضية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه:

انطلاقاً من ثوابت مواقفنا الراسخة تجاه قضيتنا الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية، وانطلاقاً من إيماننا بأن وحدة الصف العربي تمثل حائط الصد الأول لوأد كل مخططات تصفية القضية

الفلسطينية، نرى أنه لزاماً علينا في هذه المرحلة الفارقة، أن نبذل كل الجهود الممكنة، في نطاق صلاحيتنا ومسؤولياتنا، لدعم صمود شعبنا الفلسطيني على أرضه ومواجهة كل محاولات ومخططات تصفية القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، نوصي بأن يكون هناك تحرك برلماني عربي على كافة المستويات، لتنفيذ الخطوات التالية:

أولاً: التشريعات الداعمة للموقف العربي الموّحد الرافض لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني:

نؤكد على ضرورة قيام البرلمانات والمجالس العربية باستخدام صلاحياتها التشريعية في دعم الموقف العربي الموّحد الرافض لكافة أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه، وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعوة البرلمانات والمجالس العربية إلى سنّ قوانين وتشريعات وطنية ترفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني وتجرمه، لتكون هذه التشريعات ظهيراً برلمانياً وقانونياً مسانداً وداعماً لموقف الحكومات العربية في رفضها التام لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني. ومواجهة أية محاولات لفرض واقع زائف على حساب حقوق تاريخية ثابتة.
2) تكليف البرلمان العربي بإعداد قانون عربي استرشادي لرفض وتجريم كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني وتعميمه على المجالس والبرلمانات العربية للاسترشاد به في إعداد تشريعاتها الوطنية في هذا الشأن.

ثانياً: دعم الرؤية المصرية لإعادة إعمار غزة وحشد الدعم لها في كافة المحافل البرلمانية:

لا شك في أن وجود خطط وتصورات عربية بديلة لما هو مطروح من مقترحات وتصورات عبثية وواهية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، أصبح أمر حتمي ومطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعم الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية من أجل إعداد تصور شامل لإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير سكانه، والذي يضمن حق الشعب الفلسطينى الثابت فى البقاء على أرضه وبناء وطنه وإقامة دولته المستقلة دون أى تهديد لوجوده أو محاولات فرض حلول غير عادلة عليه.

2) حشد الدعم اللازم للخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، بعد الإعلان عنها، في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، باعتبارها البديل الآمن لإفشال مخطط إفراغ قطاع غزة من سكانه أصحاب الأرض، ودعم جهود تنفيذ هذه الخطة لفرض أمر واقع ووقف مخطط التهجير.

ثالثاً: التحرك البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

يكتسب التحرك البرلماني العربي الموَّحد داخل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية كبيرة، بالنظر إلى أنه يمثل المنظمة البرلمانية العالمية الأم، التي توازي في أهميتها -ولكن على المستوى البرلماني- أهمية الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعوة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود البرلمانية العربية التي ستشارك في الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي، إلى توحيد كلماتهم أمام الجمعية العامة للاتحاد لتكون حول موضوع واحد هو "التأكيد على الموقف العربي الموَّحد الرافض لكافة أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه ورفض مخططات تصفية القضية الفلسطينية"، والتأكيد كذلك على أن حقوق الشعب الفلسطيني ليست مجالاً للمساومة، وأن تجاهلها أو تجاوزها، لن يجلب للمنطقة والعالم سوى مزيد من الفوضى والاضطراب، وأن أى حل يُفرض بالقوة لن يكون إلا بذرة لصراع أشد وأكثر خطورة.
2) دعوة المجموعة التشاورية العربية بالاتحاد البرلماني الدولي، إلى التنسيق منذ الآن مع المجموعة التشاورية الأفريقية والمجموعة التشاورية الإسلامية وبرلمانات الدول الصديقة، من أجل إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي، يؤكد في مضمونه على رفض مخططات التهجير والضم ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، على أن تتولى المجموعة التشاورية العربية صياغة عنوانه ومضمونه بالطريقة التي تضمن بها حصوله على أكبر تأييد ممكن في الاجتماعات.

رابعاً: تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الإقليمية:

بالإضافة إلى تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في الاتحاد البرلماني الدولي، يجب العمل على تجميد عضويته في كافة المنظمات البرلمانية الإقليمية الأخرى أيضاً. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعوة المجموعة التشاورية العربية بالاتحاد البرلماني العربي إلى دراسة آلية تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال بالاتحاد البرلماني الدولي، لخروجه عن مبادئ الاتحاد وانتهاكها بشكل صارخ، والبدء الفوري في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق مع برلمانات الدول الإسلامية والأفريقية وبرلمانات الدول الصديقة، وحشد الدعم اللازم لهذا الأمر داخل المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي.
2) دعوة برلمانات الدول العربية الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى تنسيق الجهود المشتركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في كلتا المنظمتين.

خامساً: تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية العربية في رفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني:

عكست ردود الفعل الدولية أن هناك رفض دولي واسع للمخططات العبثية التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وامتد هذا الرفض إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، على نحو ما عكسه توقيع 145 عضواً بالكونجرس الأمريكي على رسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يطالبونه فيها بالتراجع عن تصريحاته بشأن قطاع غزة. وفي هذا الإطار، من المهم البناء على هذا الرفض الدولي الواسع وتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية العربية في رفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) تشكيل وفد برلماني عربي رفيع المستوى يضم رئيس البرلمان العربي ورئيس الاتحاد البرلماني العربي وعدد من رؤساء المجالس والبرلمانات العربية لزيارة الكونجرس الأمريكي لتوضيح مخاطر خطط ومقترحات الإدارة الأمريكية الحالية على عملية السلام ومستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع.
2) تكليف إدارة المؤتمر بإعداد خطاب برلماني عربي موّحد يوقع عليه رئاسة المؤتمر ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية وإرساله إلى البرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات دول العالم لتأكيد الموقف الشعبي العربي الرافض لأي مقترحات لتهجير الشعب الفلسطيني، وإظهار الدعم الشعبي للموقف العربي الرسمي.
3) دعوة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود البرلمانية العربية إلى عقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع وفود البرلمانات المختلفة على هامش المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، لدفع القضية الفلسطينية إلى مقدمة الاهتمامات العالمية وتسليط الضوء

على الانتهاكات وجرائم الحرب التي يقوم بها كيان الاحتلال، وتحفيز التعاون الدولي لدعم الشعب الفلسطيني والانتصار لحقوقه المشروعة، والتحذير من مخطط تهجير الشعب الفلسطيني ومن مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

4) دعوة البرلمانات والمجالس العربية إلى التواصل المستمر مع البرلمانات الإقليمية والدولية، لإدراج القضية الفلسطينية على جداول الأعمال الرسمية لهذه المؤسسات، والعمل على إصدار قرارات تدين جرائم الحرب التي يقوم بها كيان الاحتلال، وترفض مخططات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

5) تكثيف التواصل مع برلمانات الدول التي علقت تمويلها لمنظمة الأونروا ومع برلمانات الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال أو نقلت سفارتها إليها، لحث حكوماتها على التراجع عن هذه القرارات.

سادساً: زيارات برلمانية عربية ودولية إلى قطاع غزة:

في إطار إظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني والتأكيد على أنه لا يمكن فرض أمر واقع يخالف حقائق التاريخ والجغرافيا وقرارات الشرعية الدولية، تكتسب الزيارات البرلمانية العربية والدولية إلى قطاع غزة أهمية على هذا الصعيد. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) الإعداد العاجل لزيارة برلمانية عربية إلى قطاع غزة بمشاركة عربية واسعة، دعماً لصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتأكيداً على أن أي محاولات للالتفاف على حقوق الفلسطينيين، أو فرض تسويات تتجاهل عدالة قضيتهم، مصيرها الفشل مهما استندت إلى موازين القوة المؤقتة.

2) مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية بتشكيل لجان برلمانية لزيارة قطاع غزة والوقوف على جرائم الحرب التي ارتكبها كيان الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين وتوثيقها.

سابعاً: تفعيل سلاح المقاطعة الشعبية:

إن نجاح المقاطعة لمنتجات شركات تدعم كيان الاحتلال والدول التي تمده بالمال والسلاح منذ أحداث السابع من أكتوبر 2023م أعاد الزخم من جديد لهذا السلاح الاقتصادي وتأثيره. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) تفعيل سلاح المقاطعة الشعبية لمنتجات كيان الاحتلال والشركات التي تدعم جيش الاحتلال في الجرائم التي يقوم بها بحق الشعب الفلسطيني.

2) دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى إعداد قوائم بالمنتجات الوطنية والعربية البديلة للمنتجات التي يتم مقاطعتها شعبياً.

3) دعوة الجهات المعنية في الدول العربية إلى إعداد تصورات وخطط متكاملة، يتم في إطارها توفير فرص عمل بديلة لتلك التي يتم فقدها بسبب تفعيل سلاح المقاطعة الشعبية.

المحور الثالث: آلية التنفيذ المقترحة:

تفعيلاً لتلك التوصيات الواردة في الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية، من المهم أن تكون هناك آلية للتنفيذ. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) تشكيل لجنة برلمانية مشتركة من البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي تحت مسمى "اللجنة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه"، على أن يتم تشكيل أعضائها بالتنسيق والتشاور بين رئيسي المنظمتين.

2) تتولى اللجنة تيسير ومتابعة تنفيذ التوصيات المذكورة في خطة التحرك البرلمانية العربية.

3) تقوم اللجنة برصد العقبات التي قد تحول دون تنفيذ هذه التوصيات أو بعضها وطرح المقترحات اللازمة للتعامل معها.

4) تقوم اللجنة بإعداد تقرير بشأن الموقف من تنفيذ خطة التحرك البرلمانية العربية لعرضه على المؤتمر القادم للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية.

5) للجنة أن تستعين بأمانة فنية لمساعدتها في القيام بالمهام الموكلة إليها.

وثيقة برلمانية عربية وخطة تحرك لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية

صادرة عن المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

(القاهرة- مقر جامعة الدول العربية)

(23 **شعبان** 1446 **هجرياً**، **الموافق** 22 **فبراير** 2025**ميلادياً**)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	2
أولاً: الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية	3
ثانياً: خطة التحرك البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية	7

تمهيد:

إن أمتنا العربية تتعرض الآن لاختبار هو الأصعب منذ عقود عديدة، فالقضية الفلسطينية، القضية المركزية والأولى للعرب جميعاً، تتعرض لخطر التصفية، وشعبنا الفلسطيني الأبي يُهدَّد بالتهجير من أرضه، في إطار مخططات خبيثة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك وطنهم وأرضهم.

كما أن استمرار كيان الاحتلال في جرائم الحرب التي يرتكبها في الضفة الغربية، في الوقت الذي يسعى فيه الوسطاء إلى تثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذا الكيان الغاشم لا يسعى إلى تهدئة حقيقية، بل يهدف إلى تكريس احتلاله للأراضي الفلسطينية، وتوسيع استيطانه الاستعماري وفرض وقائع جديدة على الأرض، لتصفية القضية الفلسطينية بشكل ممنهج.

ولا شك أن شعبنا العربي الكبير الذي نتشرف بتمثيله، ينتظر منّا موقفاً جاداً وصارماً إزاء تلك المخططات والتحركات التي تهدد الأمن القومي العربي ومرتكزاته، وفي القلب منها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية الكبيرة الملقاة على عاتقنا نحن البرلمانيون العرب الممثلون لشعبنا العربي والمدافعون عن قضاياه العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد جاء إعداد هذه الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وكذلك خطة التحرك البرلمانية التي تتضمن عدداً من الخطوات والإجراءات، التي نأمل من خلالها أن نساعد أشقائنا في دولة فلسطين في مواجهة المخططات الحالية لتصفية القضية الفلسطينية.

أولاً:

الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية

نحن الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 23 شعبان 1446 هجرياً، الموافق 22 فبراير 2025 ميلادياً، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية العربية في الدفاع عن قضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية، نعتمد هذه الوثيقة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية. وتتضمن هذه الوثيقة التأكيد على الثوابت التالية:

أولاً: الدعم التام لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير مصيره وإنهاء احتلال أراضيه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948م، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من معتقلات وسجون الاحتلال، فلا سلام ولا أمن ولا استقرار في المنطقة إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة كافة.

ثانياً: الرفض التام والكامل لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني داخل أرضه أو خارجها، واعتبار أية دعوة أو مبادرة في هذا السياق، هي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وجريمة تطهير عرقي، وإجحافاً وتعدّياً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخرقاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعدياً على كافة المواثيق والأعراف الدولية. كما نؤكد الرفض التام والكامل لمخططات كيان الاحتلال بضم الضفة الغربية المحتلة ولكافة المخططات الأخرى التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

ثالثاً: مطالبة مجلس الأمن الدولي بتنفيذ جميع مضامين الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 19 يوليو 2024م نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإزالة آثاره، ودفع التعويضات عن أضراره.

رابعاً: الدعم التام والكامل لمواقف جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية وكل الدول العربية، في رفضهم أي مقترحات لتهجير للشعب الفلسطيني من أرضه.

خامساً: التأكيد على عدم شرعية الاستيطان الاستعماري بكافة أشكاله وصوره ومظاهره، ووجوب تحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته بتنفيذ قراراته، خاصةً القرار رقم 2334 لعام 2016م، الذي رفض كافة أشكال الاستيطان، وطالب بوقفه فوراً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة، وأبطل أي ادعاء إسرائيلي بالسيادة عليها. والتأكيد على دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية ووضعها القانوني والتاريخي، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة شؤون المسجد الاقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

سادساً: مطالبة مجلس الأمن والمجتمع الدولي باتخاذ القرارات اللازمة، وبما في ذلك فرض العقوبات، لوقف جرائم الحرب والسياسات الاستعمارية التي يقوم بها كيان الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة بغرض توسيع الاستعمار الاستيطاني غير الشرعي، واعتبار ذلك اعتداء سافر ممنهج على الحقوق التاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

سابعاً: مطالبة الأمم المتحدة المحافظة على مواصلة مهام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وفقا لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949م وعدم التعامل مع أي إطار لا يتوافق مع هذا القرار، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقاضي بعودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا وشرّدوا من ديارهم وممتلكاتهم، وتثبيت حقهم في أملاكهم.

ثامناً: مطالبة المجتمع الدولي والجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم المالي اللازم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"؛ ودعوة جميع الدول التي قررت تجميد تمويلها للوكالة، للعدول عن قرارها، والتحذير من أن وقف عمليات الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة سيحرم نحو ثلاثة ملايين فلسطيني من الخدمات اللازمة لاستمرار الحياة، والبحث عن سبل تمكينها من ممارسة مهامها بصورة مستدامة.

تاسعاً: مطالبة مجلس الأمن بالاستجابة للإجماع الدولي الذي عبر عنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 مايو 2024م بأن دولة فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وإصدار قرار يمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وحث الدول الأعضاء على حشد الدعم اللازم لتبني القرار.

عاشراً: دعم قرار القمة العربية الأخيرة في مملكة البحرين (مايو 2024م) بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام لوضع آليات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ضمن فترة زمنية محددة تلزم سلطات الاحتلال بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، على أساس قرارات الأمم المتحدة والمرجعيات الدولية المعتمدة والمبادرة العربية للسلام لعام 2002م. ودعم المبادرة السعودية الفرنسية بشأن عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية في يونيو المقبل 2025م في مدينة نيويورك، وفقاً للمرجعيات الأممية والمبادرة العربية للسلام لعام 2022م.

ثانياً:

خطة التحرك البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية

نحن الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 23 شعبان 1446 هجرياً، الموافق 22 فبراير 2025 ميلادياً، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وانطلاقاً من إيماننا التام، بأن وحدة الصف العربي تمثل حائط الصد الأول لوأد كل محاولات ومخططات تصفية القضية الفلسطينية، واستشعاراً لمسؤولياتنا البرلمانية في التعبير عن صوت الشارع العربي لإجهاض هذه المخططات، نعتمد خطة تحرك برلمانية عربية تتضمن خارطة طريق للتحركات والخطوات التي سيقوم بها البرلمانيون العرب دعماً لصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ورفضاً لكل مخططات التهجير والضم وأية محاولات لتصفية القضية الفلسطينية. وتتضمن خطة التحرك البنود التالية:

أولاً: التشريعات الداعمة للموقف العربي الموّحد الرافض لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني:

نؤكد على ضرورة قيام البرلمانات والمجالس العربية باستخدام صلاحياتها التشريعية في دعم الموقف العربي الموّحد الرافض لكافة أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه، وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعوة البرلمانات والمجالس العربية إلى سنّ قوانين وتشريعات وطنية ترفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني وتجرمه، لتكون هذه التشريعات ظهيراً برلمانياً وقانونياً مسانداً وداعماً لموقف الحكومات العربية في رفضها التام لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني. ومواجهة أية محاولات لفرض واقع زائف على حساب حقوق تاريخية ثابتة.
2) تكليف البرلمان العربي بإعداد قانون عربي استرشادي لرفض وتجريم كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني وتعميمه على المجالس والبرلمانات العربية للاسترشاد به في إعداد تشريعاتها الوطنية في هذا الشأن.

ثانياً: دعم الرؤية المصرية لإعادة إعمار غزة وحشد الدعم لها في كافة المحافل البرلمانية:

لا شك في أن وجود خطط وتصورات عربية بديلة لما هو مطروح من مقترحات وتصورات عبثية وواهية تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، أصبح أمر حتمي ومطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. **وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:**

1) دعم الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل إعداد تصور شامل لإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير سكانه، وبما يضمن حق الشعب الفلسطيني الثابت في البقاء على أرضه وبناء وطنه وإقامة دولته المستقلة دون أي تهديد لوجوده أو محاولات فرض حلول غير عادلة عليه.
2) حشد الدعم اللازم للخطة المصرية لإعادة إعمار غزة، بعد الإعلان عنها، في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، باعتبارها البديل الآمن لإفشال مخطط إفراغ قطاع غزة من سكانه أصحاب الأرض، ودعم جهود تنفيذ هذه الخطة لفرض أمر واقع ووقف مخطط التهجير.

ثالثاً: التحرك البرلماني العربي داخل الاتحاد البرلماني الدولي:

يكتسب التحرك البرلماني العربي الموَّحد داخل الاتحاد البرلماني الدولي أهمية كبيرة، بالنظر إلى أنه يمثل المنظمة البرلمانية العالمية الأم، التي توازي في أهميتها -ولكن على المستوى البرلماني- أهمية الجمعية العامة للأمم المتحدة. **وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:**

1) دعوة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود البرلمانية العربية التي ستشارك في الاجتماعات القادمة للاتحاد البرلماني الدولي، إلى توحيد كلماتهم أمام الجمعية العامة للاتحاد لتكون حول موضوع واحد هو "التأكيد على الموقف العربي الموَّحد الرافض لكافة أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه ورفض مخططات تصفية القضية الفلسطينية"، والتأكيد كذلك على أن حقوق الشعب الفلسطيني ليست مجالاً للمساومة، وأن تجاهلها أو تجاوزها، لن يجلب للمنطقة والعالم سوى مزيد من الفوضى والاضطراب، وأن أي حل يُفرض بالقوة لن يكون إلا بذرة لصراع أشد وأكثر خطورة.

2) دعوة المجموعة التشاورية العربية بالاتحاد البرلماني الدولي، إلى التنسيق منذ الآن مع المجموعة التشاورية الأفريقية والمجموعة التشاورية الإسلامية وبرلمانات الدول الصديقة، من أجل إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي، يؤكد في مضمونه على رفض مخططات التهجير والضم ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، على أن تتولى المجموعة التشاورية العربية صياغة عنوانه ومضمونه بالطريقة التي تضمن بها حصوله على أكبر تأييد ممكن في الاجتماعات.

رابعاً: تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الإقليمية:

بسبب أن الجرائم التي يقوم بها كيان الاحتلال تمثل انتهكاً صارخاً لكافة المواثيق والأعراف الدولية، يجب العمل على تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في كافة المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) دعوة المجموعة التشاورية العربية بالاتحاد البرلماني العربي إلى دراسة آلية تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال بالاتحاد البرلماني الدولي، لخروجه عن مبادئ الاتحاد وانتهاكها بشكل صارخ، والبدء الفوري في اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق مع برلمانات الدول الإسلامية والأفريقية وبرلمانات الدول الصديقة، وحشد الدعم اللازم لهذا الأمر داخل المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية بالاتحاد البرلماني الدولي.
2) دعوة برلمانات الدول العربية الأعضاء في برلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى تنسيق الجهود المشتركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال في كلتا المنظمتين.

خامساً: دعم جهود مصر وقطر من أجل تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار:

الدعم التام لجهود جمهورية مصر العربية ودولة قطر، في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وعمليات تبادل الأسرى، وإيصال المساعدات واستنكار أية محاولة لعرقلة هذا الاتفاق من الكيان المحتل.

سادساً: تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية العربية في رفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني:

عكست ردود الفعل الدولية أن هناك رفض دولي واسع للمخططات العبثية التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، وامتد هذا الرفض إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، على نحو ما عكسه توقيع 145 عضواً بالكونجرس الأمريكي على رسالة إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يطالبونه فيها بالتراجع عن تصريحاته بشأن قطاع غزة. وفي هذا الإطار، من المهم البناء على هذا الرفض الدولي الواسع وتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية العربية في رفض كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق، نوصي بالآتي:

1) تكليف إدارة المؤتمر بإعداد خطاب برلماني عربي موّحد وإرساله إلى البرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات دول العالم لتأكيد الموقف الشعبي العربي الرافض لأي مقترحات لتهجير الشعب الفلسطيني، وإظهار الدعم الشعبي للموقف العربي الرسمي.
2) دعوة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية ورؤساء الوفود البرلمانية العربية إلى عقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع وفود البرلمانات المختلفة على هامش المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، لدفع القضية الفلسطينية إلى مقدمة الاهتمامات العالمية وتسليط الضوء على الانتهاكات وجرائم الحرب التي يقوم بها كيان الاحتلال، وتحفيز التعاون الدولي لدعم الشعب الفلسطيني والانتصار لحقوقه المشروعة، والتحذير من مخطط تهجير الشعب الفلسطيني ومن مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

3) دعوة البرلمانات والمجالس العربية إلى التواصل المستمر مع البرلمانات الإقليمية والدولية، لإدراج القضية الفلسطينية على جداول الأعمال الرسمية لهذه المؤسسات، والعمل على إصدار قرارات تدين جرائم الحرب التي يقوم بها كيان الاحتلال، وترفض مخططات تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

4) تكثيف التواصل مع برلمانات الدول التي علقت تمويلها لمنظمة الأونروا ومع برلمانات الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال أو نقلت سفارتها إليها، لحث حكوماتها على التراجع عن هذه القرارات.

سابعاً: زيارات برلمانية إلى قطاع غزة:

مطالبة الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية بتشكيل لجان برلمانية لزيارة قطاع غزة والوقوف على جرائم الحرب التي ارتكبها كيان الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين وتوثيقها.

ثامناً: تفعيل سلاح المقاطعة الشعبية:

تفعيل سلاح المقاطعة الشعبية لمنتجات كيان الاحتلال والشركات التي تدعم جيش الاحتلال في الجرائم التي يقوم بها بحق الشعب الفلسطيني.

تاسعاً: آلية التنفيذ المقترحة:

تفعيلاً للتوصيات الواردة في خطة التحرك البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية، نوصي بتشكيل لجنة برلمانية مشتركة من البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي تحت مسمى "اللجنة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه"، على أن يتم تشكيل أعضائها بالتنسيق والتشاور بين رئيسي المنظمتين. وتتولى اللجنة تيسير تنفيذ التوصيات المذكورة في الوثيقة البرلمانية العربية.

نحن الاتحاد البرلماني البرلمان العربي والعربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 23 شعبان 1446 هجرياً، الموافق 22 فبراير 2025ميلادياً، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، نعتمد الوثيقة البرلمانية العربية وخطة التحرك، ونرفعهما إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الدول العربية خلال القمة العربية الطارئة التي سوف تعقد في جمهورية مصر العربية في الرابع من مارس القام 2025م.

البيان الختامي الصادر عن المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

نحن الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 23 شعبان 1446 هجرياً، الموافق 22 فبراير 2025 ميلادياً، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية:

انطلاقاً من مسؤوليتنا القومية العربية في الدفاع عن قضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية، نؤكد الرفض التام والكامل لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه التاريخية، بما في ذلك تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه في قطاع غزة، ونعتبر أن أي مبادرة أو مقترح في هذا السياق، هي جريمة ضد الإنسانية وجريمة تطهير عرقي، وإجحافاً وتعدّياً على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخرقاً فاضحاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعدياً على كافة المواثيق والأعراف الدولية. كما نؤكد رفضنا التام والكامل لمخططات كيان الاحتلال بضم الضفة الغربية المحتلة ولكافة المخططات الأخرى التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وانطلاقاً من إيماننا التام، بأن وحدة الصف العربي تمثل حائط الصد الأول لوأد كل محاولات ومخططات تصفية القضية الفلسطينية، واستشعاراً لمسؤولياتنا البرلمانية في التعبير عن صوت الشارع العربي لإجهاض هذه المخططات، فقد اعتمدنا " وثيقة برلمانية عربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض مخططات التهجير والضم ومواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية". ونرفعها إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية خلال القمة العربية الطارئة التي سوف تعقد في جمهورية مصر العربية في الرابع من مارس القادم.

وقد تضمنت هذه الوثيقة التأكيد على عشرة ثوابت للموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها الدعم التام لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير مصيره وإنهاء احتلال أراضيه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما اعتمدنا خطة تحرك برلمانية عربية تتضمن خارطة طريق للتحركات والخطوات التي سيقوم بها البرلمانيون العرب خلال الفترة القادمة، دعماً لصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ورفضاً لكل مخططات التهجير والضم وتصفية القضية الفلسطينية. وقد تضمنت خطة التحرك عدداً من البنود، من أهمها:

أولاً: الطلب من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية تشكيل لجان برلمانية لزيارة قطاع غزة، والوقوف على جرائم الحرب التي ارتكبها كيان الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، ورفض أية محاولات لتهجيرهم.

ثانياً: الدعم التام لجهود جمهورية مصر العربية ودولة قطر، في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، وعمليات تبادل الأسرى، وإيصال المساعدات واستنكار أية محاولة لعرقلة هذا الاتفاق من الكيان المحتل.

ثالثاً: التحرك البرلماني العربي الموحد خلال الاجتماع القادم للاتحاد البرلماني الدولي، من أجل استصدار قرار برلماني دولي رافض لكل مخططات التهجير وكل المحاولات الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية.

رابعاً: تكثيف التواصل مع برلمانات الدول التي علَّقت تمويلها لمنظمة الأونروا، ومع برلمانات الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة لكيان الاحتلال أو نقلت سفارتها إليها، لحث حكومات هذه الدول على التراجع عن هذه القرارات.

خامساً: دعوة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية إلى عقد اجتماعات ثنائية ومتعددة الأطراف مع وفود البرلمانات المختلفة على هامش المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، للتحذير من أية مخططات لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وأية محاولات لتصفية القضية الفلسطينية.

سادساً: تكليف إدارة المؤتمر بإعداد خطاب برلماني عربي موَّحد، توقع عليه رئاسة المؤتمر ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وإرساله إلى البرلمانات الإقليمية والدولية وبرلمانات دول العالم، لتأكيد الموقف الشعبي العربي الرافض لأية مقترحات لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

سابعاً: دعوة البرلمانات العربية إلى تنسيق الجهود من أجل تجميد عضوية برلمان كيان الاحتلال بالاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الإقليمية، وخاصة برلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.

ثامناً: دعم الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل إعداد تصور شامل لإعادة إعمار قطاع غزة دون تهجير سكانه، وحشد الدعم لها في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، لإفشال مخطط تهجير سكان قطاع غزة.

تاسعاً: تكليف البرلمان العربي بإعداد قانون عربي موحد لرفض وتجريم كل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني، ليكون ظهيراً برلمانياً مساناً وداعماً لموقف الحكومات العربية في رفضها التام لكل أشكال التهجير للشعب الفلسطيني، ومواجهة أية محاولات لفرض واقع زائف على حساب الحقوق التاريخية الثابتة للشعب الفلسطيني.

كما تضمنت خطة التحرك البرلمانية آلية لتسهيل تنفيذ ما تضمنته خطة التحرك من توصيات، وهي تشكيل لجنة برلمانية مشتركة من البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي تحت مسمى "اللجنة البرلمانية العربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه"، بحيث تتولى تيسير تنفيذ التوصيات الواردة في هذه خطة التحرك.

وفي الختام، يتقدم المجتمعون بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لجمهورية مصر العربية، قيادةً وحكومةً وبرلماناً وشعباً، لاحتضانها أعمال هذا المؤتمر، والذي يمثل امتداداً لدورها الرائد في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك، والدفاع عن القضايا العربية، وفي المقدمة منها، قضية العرب الأولى، القضية الفلسطينية. كما يتقدم المجتمعون بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بقيادة معالي الأخ السيد أحمد أبو الغيط، لما قدمته من تسهيلات واستضافة هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته